المخزون النفطي بعد تشكيل النفط الوطنية (الحلقة الخامسة)

أول حكومة عراقية بعد التغيير

تنامي مفهوم ملكية الثروة النفطية للشعب

إبراهيم بحر العلوم
بغداد

- المساحة المشتركة بين المؤيدين والمعارضين لمشروع قاون النفط والغاز كانت تتعلق بضرورة إعادة هيكلة وزارة النفط وإحياء شركة النفط الوطنية
- استمر السجال السياسي بين الكتل النيابية حول مشروع قانون النفط والغاز، فلم يحصل توافق سياسي عليه، ولم تتصدَ الحكومة ولا الوزارة في الدفاع عن القانون بشكل فاعل.
- التقرير الذي قدمته اللجنة المشكلة برئاسة د برهم صالح في 2009لدراسة التدهور في القطاع النفطي تعد اجرأ وثيقة تأريخية قامت بتشخيص المشاكل التي يواجهها القطاع النفطي واوصت بتشكيل النفط الوطنية.
- ندوة (مراجعة السياسية النفطية) في 2009 الأولى في تأريخ العراق السياسي الحديث إذ تخضع السياسة النفطية للمراجعة ليس فقط من قبل المسؤولين والقيادات في القطاع النفطي والمسؤولين بل امتزجت مع رؤى الخبراء العراقيين في الخارج فضلاً عن خبرات أجنبية من منظمات دولية.
- في مذكرة للمالكي 2007 : لقد آن الأوان أن يشعر المواطن العادي بعلاقته المباشرة مع ثروته النفطية من خلال مساهمة الحكومة والشعب في تأسيس النفط الوطنية
- وللتأريخ، يعد البرنامج الانتخابي للائتلاف الوطني نهاية 2009 أول وثيقة إنتخابية تطرح للشعب وفيها رؤية وعلاج لكثير من الأزمات، وتبنت إعادة النفط الوطنية وتملكيها للمواطنين.
- باتت الكتل السياسية أقرب لقبول فكرة تمليك الثروات للشعب، باتجاه كسر احتكار الدولة للعوائد النفطية، وينحصر الاختلاف في آليات ضمان حصة المواطن

مشروع قانون النفط والغاز 2007 بعد الإستفتاء على الدستور في 15كانون الأول/ ديسمبر 2005 وتضمينه المواد الدستورية المتعلقة بالثروات النفطية والغازية (المواد 111و112) بُذل جُهد في البدء بإعداد القوانين المطلوب تنظيمها كما نص عليها الدستور بعد تشكيل الحكومة المنتخبة الأولى برئاسة السيد نوري المالكي في نيسان/ أبريل 2006 وكانت الخطوة الأولى باتجاه كتابة مسودة قانون النفط والغاز، وقد شكلت لجنة برئاسة الدكتور برهم صالح وعضوية السيد حسين الشهرستاني والسيد ثامر الغضبان واخرين لدراسة مسودة قانون تم إعداده من قبل ثلاثة خبراء (السادة ثامر الغضبان وفاروق القاسم وطارق شفيق) بتكليف من وزير النفط الدكتور حسين الشهرستاني الذي تولى قيادة القطاع النفطي في حكومة السيد المالكي، وبعد مناقشات مستفيضة، أقر مجلس الوزراء مشروع قانون النفط والغاز في شباط/ فبراير 2007.

ويهدف مشروع القانون الى إعادة هيكلة القطاع النفطي وتوزيع الصلاحيات معتمداً المفاصل التالية: إعادة هيكلة وزارة النفط وتشكيل شركة النفط الوطنية وتنظيم العلاقة بين المركز والإقليم والمحافظات المنتجة ودور الاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي. وشهدت الساحة سجالاً سياسياً ومناقشات ساخنة بشأن مواد مسودة قانون النفط والغاز بشكل لم يسبق له مثيل، وشملت السجالات جوانب متعددة من أهمها: إن المواد الدستورية المتعلقة بالثروة النفطية بحاجة إلى تعديل وعليه يجب التريث في مناقشة مشروع قانون النفط والغاز حتى الانتهاء من حسم تعديل هذه المواد. إن الامتيازات الممنوحة للأقاليم في مشروع القانون تضعف دور المركز في إدارة الثروة النفطية مما يؤدي للإرباك وسوء التخطيط. إن الجهد الوطني قادر على تطوير الثروة النفطية وإن إشراك الائتلافات الأجنبية في عمليات الاستكشاف والتطوير يسبب هدراً للثروة الوطنية.

إنّ معظم الإشكالات التي وردت بشأن مسودة القانون تتعلق بالنقطتين الأولى والثانية، أما المساحة المشتركة بين المؤيدين والمعارضين حول المسودة المقدمة فكانت تتعلق بضرورة إعادة هيكلة وزارة النفط وإحياء شركة النفط الوطنية، وكان هذا الأمر –كما اسلفنا– محط اهتمام وزارة النفط منذ التغيير، غير أنّ ظروف الحكومات المتعاقبة واجتهادات البعض حالت دون تفعيل ذلك كما مر في الحلقات السابقة.

لاشك أنّ الجميع يؤمن بضرورة النهوض بالقطاع النفطي بوصفه الشريان الأساس للإقتصاد الوطني، وأنّ بناء العراق يعتمد بشكل رئيسي على تنمية ذلك القطاع لذا فمن غير المنطقي البقاء دون إحداث تغييرات تدفع عجلة النمو في القطاع، فالتحولات السياسية والاجتماعية لابد أن تتزامن مع إصلاح إقتصادي يطال القطاع الذي عانى من المركزية والإهمال طوال العقود الماضية. وأنّ التغيير المطلوب لابد أن يكون منسجماً مع الواقع ومستشرفاً إمكانية إحداث طفرة نوعية في أداء القطاع بالشكل الذي يحفظ مصلحة العراق وثرواته.

فهناك من يدعو للاعتماد على الاستثمار الأجنبي وثمة من يقف على الطرف الآخر ويراهن على الاستثمار الوطني في تحقيق ذلك، أما المدرسة الواقعية فترى أنّ المنهج يتطلب تزاوجا بين الاستثمار الوطني والأجنبي مع الاستعانة باستغلال المزاوجة ولو لفترة محدودة لحين تكامل الجهد الوطني من نقل تكنولوجيا وتطوير كوادر وتحسين آليات الإدارة وتوفير رأس المال. فالحاجة ملحة الى الاستعانة بالشركات النفطية الأجنبية في سبيل الحصول على التكنولوجيا الحديثة والإدارة السليمة والدعم المادي دون التفريط بالجهد الوطني بل العمل على تطويره بالشكل الذي يمكنه من إدارة القطاع بشكل كفؤ وفاعل في المستقبل القريب.

الدعوة إلى مشاركة الشعب في تأسيس النفط الوطنية

جاءت الدعوة إلى مشاركة الشعب في تأسيس النفط الوطنية منسجمة مع إرادة الشعب المتمثلة في الإقرار على الدستور، وما تضمنته المادة 111 من الدستور والقاضية بملكية الشعب للنفط والغاز، لذلك جاءت الجهود في سياق دستوري لتجسيد هذه الملكية من خلال مشاركة الشعب في تأسيس شركة النفط الوطنية. ومنذ عام 2007 وفي خضم السجالات الحادة حول مشروع قانون النفط والغاز، تم استثمار الفرصة للترويج لمشروع تأسيس شركة النفط الوطنية، كأحد المفاصل الرئيسية لهيكلة القطاع النفطي وإمكانية تجسيد ملكية الشعب من خلالها.

وعقدت عدة فعاليات حول هذا الموضوع، فقد استضافت نقابة الصحفيين العراقيين وبالتعاون مع جريدة المواطن، ندوة تحت شعار (قانون النفط بين السلب والإيجاب) بتأريخ 31 اذار/ مارس 2007 وقد شارك فيها حشد من خبراء القطاع النفطي لمناقشة معالم مشروع القانون الجديد الهادف الى تنظيم إدارة الثروة النفطية من خلال إعادة هيكلة القطاع النفطي وتوزيع الصلاحيات بين الحلقات الاساسية إذ خضعت إدارة العمليات النفطية طوال العقود الماضية إلى مركزية التخطيط والتنفيذ مما أدى إلى تحجيم نموها وتطورها. ومن هنا تأتي أهمية إعادة تشكيل النفط الوطنية كشركة مستقلة مالياً وإدارياً وتخضع لمعايير الخسارة والربح وتُعنى بالاستخراج والإنتاج النفطي وتمتلك المرونة الكافية لتطوير عمليات الإنتاج وتوزيع وتائره بالشكل الذي يحقق أقصى عائدات للحكومة العراقية.

وفي تقديرنا أنّ شركة النفط الوطنية يمكن أن تؤدي دوراً رئيساً في مستقبل القطاع النفطي يؤهلها لكسب المزيد من الخبرات النفطية ونقل التكنولوجيا النفطية وتدريب الكوادر العراقية والتعاون معها بشكل كفوء، وأنّ ذلك يمكن تحقيقه من خلال مشاركة أوسع للدولة والشعب: مشاركة الدولة: إنّ (مشروع قانون النفط والغاز) في صيغته الحالية يقصر مشاركة الدولة على منح تراخيص لشركة النفط الوطنية في تأهيل الحقول المنتجة وكذلك منحها تراخيص إضافية، أما خارج هذا النطاق فيسمح لها بالتنافس مع الشركات الأجنبية في منح التراخيص، إن مشاركة النفط الوطنية نيابة عن الدولة العراقية في تطوير الحقول المكتشفة والرقع الاستكشافية يجب أن تكون إلزامية وأساسية وأن لا يقل سقف مساهمتها عن 51% في كل العقود، اما مشاركة الشعب في الشركة فحسب تعريفها فهي شركة قابضة مملوكة للدولة ورغم حداثة الإطار القانوني للشركة القابضة في القانون العراقي، فإنها تعرف في القوانين الغربية وبعض الدول العربية بكونها شركة مساهمة. ولابد من إيجاد نقلة نوعية في العلاقة بين المواطن العراقي وثروته النفطية وبشكل مباشر لرسم ملامح إستراتيجية للأمن الاجتماعي، لذلك كانت الدعوة إلى تخصيص ما لا يقل عن 30% من أسهم شركة النفط الوطنية للاكتتاب الشعبي على وفق آليات محكمة ومدروسة تحول دون إستئثار طبقة معينة دون أخرى بل تضمن توزيعها أفقياً ويسمح بمشاركة الطبقات الفقيرة. إنّ تحقيق مثل هذا الأمر وفي هذه الفترة من تأريخ العراق يُعد تجسيداً صادقاً لعلاقة الشعب المباشرة بعائدات النفط ضمن أطر إقتصادية في شركته النفطية الوطنية الأم. صحيح أنّ عائدات النفط توزع مركزياً على الشعب كافة وحسب نسبة السكان وتلك قضية جوهرية تحفظ للعراق وحدة أرضه وشعبه وتأخذ بالحسبان نسبة الحرمان في بعض المحافظات، إلاّ أنّ الأصح أيضاً بناء علاقة مباشرة مع المواطن وسيشعر العراقيون ولأول مرة في تأريخهم أنّ نفطهم لهم وسيساهم في تعزيز وحدة الشعب.

وقد أقيمت العديد من الفعاليات للترويج للمشروع ومشاركة الشعب في ثرواته في بغداد والمحافظات، وفي الجامعات وغرف التجارة ورجال الأعمال، ومن أبرزها: ندوة جامعة بغداد نيسان/ أبريل 2007 وندوة في غرفة تجارة النجف بتأريخ 8 نيسان/ ابريل 2007 و ندوة في محافظة ذي قار مايس/ آيار2007 تم التطرق في الندوة إلى أنّ دور وزارة النفط في المشروع سيتحدد بمسؤولية اقتراح السياسات النفطية والعمليات الإشرافية والتنظيمية والتنسيق بين المحافظات المنتجة والأقاليم، أمّا عملية رسم السياسات فتناط بالمجلس الإتحادي للنفط والغاز، ومن جملة القضايا الإيجابية للقانون والمنجز الأكبر فيه هو تشكيل النفط الوطنية، الشركة الأم الرائدة ولابد من حزمة قوانين أخرى متزامنة لتمرير القضايا العالقة ومنها توزيع العائدات النفطية بشكل منصف وعادل على المحافظات حسب كثافتها السكانية، إضافة الى الندوات فقد شهدت الساحة حوارات إعلامية مكثفة حول النفط الوطنية.

المالكي خلال لقائه الواسعة بالأوساط السياسية

وزارة النفط ومشروع قانون النفط والغاز

استمر السجال السياسي بين الكتل النيابية حول مشروع قانون النفط والغاز، فلم يحصل توافق سياسي عليه، ولم تتصدَ الحكومة ولا الوزارة في الدفاع عن القانون بشكل فاعل، مما خلق نوعاً من الضبابية لدى الشارع، في الوقت ذاته، شرعت الوزارة في البحث عن إمكانيات توقيع عقود مع الشركات النفطية الأجنبية لتلافي الإنخفاض في الإنتاج. وعلى ما يبدو أن وزارة النفط لم تكن متحمسة للخوض في معركة الدفاع عنه بل وجدت العذر لتوجيه دفة الأمور صوب منعطف آخر تمثل بحملة جذب الإستثمار وتنمية القطاع، رغم أنّ تغيير البوصلة من حين لآخر دون رؤية واضحة ضمن سياق إستراتيجي قد يدفع إلى خسارة في وقت يكون البلد في أمسّ الحاجة إلى خطط إقتصادية واضحة يصبح الزمن حاكماً على تنفيذها ومتابعتها.

لجنة عليا لمراجعة التدهور في القطاع النفطي

وقد ناقشت الوزارة أطر المرحلة المقبلة للاستثمار الأجنبي في خريف عام 2007 وقررت المضي لتهيئة عقود خدمة طويلة الأمد مع الشركات النفطية العالمية لإعادة تطوير الحقول المنتجة وإعلانها في 2008 وقد احتدم السجال حول السياسية النفطية والتدهور الحاصل في الإنتاج وفشل المفاوضات لعقود الإسناد الفني مع مواجهة مشكلتي التدني في أسعار النفط العالمية وعدم القدرة على تعظيم الإنتاج، مما جعل رئيس الوزراء السيد نوري المالكي يُصدر أمراً ديوانياً في 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2008 برقم 157 ولاحقاً 171/ س بتاريخ 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 بشأن تشكيل لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء ورئيس اللجنة الاقتصادية الدكتور برهم صالح للوقوف على واقع الصناعة النفطية على أن ترتبط به مباشرة ويشرف على أعمالها ومتابعة التوصيات الصادرة منها ولم يكن وزير النفط حينذاك مشاركاً في أعمال اللجنة.

وعقد رئيس اللجنة الاقتصادية اجتماعين مع الكاتب والسيد ثامر الغضبان لوضع اللمسات الأولى لخطة العمل. ومن ثم توسعت اللجنة (تألفت اللجنة من كاتب هذه السطور، وثامر الغضبان رئيس هيئة المستشارين، وجبار اللعيبي مستشار شؤون الاستخراج، وفياض حسن نعمة مدير عام دائرة الدراسات والتخطيط في مركز الوزارة، وكريم لعيبي ناهض المفتش العام في وزارة النفط، وكاظم حسين علي مدير عام الدائرة الاقتصادية في وزارة المالية، ومحمد حسين خليل معاون مدير عام شركة نفط الشمال، وليث الشاهر مدير عام الدائرة القانونية، وإدريس الياسري مدير عام شركة الحفر العراقية). وعقدت اللجنة عدة اجتماعات، وفي الاجتماع الأول لها تطرق فيها السيد نائب رئيس الوزراء الى اهتمام دولة رئيس الوزراء الشخصي بتطوير الصناعة النفطية، وأن تشكيل هذه اللجنة فرصة حقيقية وهادفة للوقوف وبكل مهنية وشفافية لتقويم واقع السياسة النفطية ووضع الحلول والمعالجات اللازمة والخروج بتوصيات تؤدي لنهوض القطاع من جديد. وأن واجب رئاسة الوزراء تقديم كافة المساعدة والدعم للمهنيين والمختصين في التغلب على المشاكل، وأعرب عن رغبتهم لسماع مقترحات منهجية لعرضها أمام أنظار مجلس الوزراء وليكون عام 2009 إنطلاقة نحو تطوير القطاع.

وأعرب أعضاء اللجنة عن قلقهم لتراجع حال الصناعة النفطية وأنه يتجه صوب كارثة بسبب تهالك وتقادم المنشآت النفطية وعدم امتلاك طاقة خزنية كافية وغياب سياسة نفطية واضحة وأنّ أيَ نهوض بالقطاع يتطلب إرادة سياسية وإقرار عدد من التشريعات وإجراء إصلاحات إدارية ضرورية وإقرار برامج سريعة وأن يتم العمل بجهد مشترك وطني وأجنبي على وفق آليات تعاقد سليمة؛ وأبدت اللجنة استعدادها لتحمل المسؤولية وترحيبها بالخطوة).

الوثيقة التاريخية

في 14 من كانون الثاني/ يناير 2009وفي اجتماع مع رئيس اللجنة الإقتصادية وأعضائها تم تقديم التقرير المتضمن أكثر من 250 صفحة.

ووزعت اللجنة ملخص التقرير على اللجنة الوزارية مكوناً من ست صفحات موقعاً من أعضاء اللجنة على أن يرفع إلى السيد رئيس الوزراء. إنّ هذا التقرير يعد وثيقة تأريخية ولعلها الأجرأ بتشخيص المشاكل التي يواجهها القطاع، وشمل الكثير من التوصيات ومنها ضرورة تشكيل النفط الوطنية وتشكيل المجلس الأعلي للنفط والغاز وهما:

1- إنّ القرار السياسي الحاسم يجب أن يكون في إطار السعي الجاد لتهيئة الانظمة والتعليمات التي تمنح قيادات القطاع الصلاحيات الإستثنائية لتجاوز الأطر والأساليب التقليدية في معالجة التراكمات بأسرع وقت وبخلافه ستبقى الشركات الاستخراجية تواجه معضلات جسيمة تعوق تطور النشاط الإنتاجي. ترى اللجنة أنّ الحالة أصبحت ملحة في ضرورة تشكيل ((شركة النفط الوطنية)) كياناً مستقلاً يرعى أداء الشركات الاستخراجية وعملها.

2- نظراً لأهمية القطاع النفطي ودوره الأساس في الإقتصاد العراقي، توصي اللجنة بتشكيل ((مجلس أعلى للنفط والغاز)) يحدد الإطار الإستراتيجي العام للسياسة النفطية من خلال الخطط الخمسية والعشرية وخاصة ما يتعلق بالنشاط الاستخراجي وتطوير الحقول المنتجة واستثمار الحقول غير المطورة أو المطورة جزئياً وكذلك سياسة استثمار الغاز المصاحب للنفط وبالاستفادة من إمكانيات الشركات النفطية العالمية إضافة للاتفاقيات الدولية الثنائية على وفق عقود عمل تتسم بالتنافس والشفافية وعلى أن يضم المجلس المديرين العامين للشركات الاستخراجية و الجهات الحكومية ذات العلاقة.

لقاء اللجنة مع السيد المالكي

في 14 شباط/ فبراير 2009 دعا السيد رئيس الوزراء إلى اجتماع مع اللجنة لمناقشة تقريرها الميداني وبحضور السيد نائب رئيس الوزراء الدكتور برهم صالح ووزير النفط السيد حسين الشهرستاني وأعضاء اللجنة ومدير مكتب السيد رئيس الوزراء الدكتور طارق النجم وقدم السيد رئيس الوزراء شكره لما قامت به اللجنة من عمل في سبيل النهوض بالقطاع، وأثنى على التقرير وتحدث أغلب الحضور بصراحة ودون مجاملة مؤكدين ضرورة تحرك الحكومة لمعالجة المشاكل واتباع سياسة نفطية واضحة.

استمر النقاش أكثر من ساعة كانت النقطة المحورية التي أثارت الخلاف هي إصرار الوزارة على إجراء جولة التراخيص الأولى للحقول المنتجة في حين كان يرى معظم أعضاء اللجنة ضرورة صرف النظر عن جولة التراخيص الأولى والتركيز على جولة التراخيص الثانية المخصصة للحقول المكتشفة غير المطورة ولم نصل الى رؤية موحدة حول هذا الموضوع. غير أن السيد رئيس الوزراء أكد على ضرورة الاهتمام بالإعداد للندوة للإطلاع على رؤية الخبراء المعنيين في داخل العراق وخارجه.

ندوة مراجعة السياسات النفطية

وقد تم الإعداد لدعوة عدد من الخبراء العراقيين المتخصصين في النفط في الداخل والخارج، وتوجيه الدعوة لعدد آخر من الخبراء الأجانب فضلاً عن ممثلين من المنظمات الدولية.

على أن تشترك في الندوة الجهات الحكومية المعنية بالشأن النفطي كوزارة المالية والتخطيط والصناعة والبنك المركزي وقيادات القطاع النفطي وتشكيلاتها المتعددة.

بقية الفصل على الموقع الالكتروني للجريدة

احمد الجلبي

إدريس الياسري

ثقافة الرئيس

من كان يعتقد .. ان الموظف في الدولة اكثر شأنا ومكانة من الصحافي فهو واهم .. يكفي اننا شاهدنا الكثير من العروش تتهاوى امامنا .. بينما ظل القلم ثابتاً بيد الصحفيين الاحرار .

مؤسف فعلا ، من يتصرف بشكل غير لائق ضد شخصيات صحفية لها باعها الطويل في العمل المهني ، ويستغفل مكانتها ودورها الريادي في المجتمع .

ان حذف كلمة الزميل رئيس تحرير جريدة (الزمان) د احمد عبد المجيد ، من مناسبة كان مدعواً لها ، عمل غير اخلاقي ، وما على المكتب الاعلامي في رئاسة الجمهورية الا الاعتذار .. واذا كان السيد الرئيس برهم صالح لم يعرف بالقضية بعد ، فهو الان قد عرف .. بعد ان اصبحت قضية رأي عام ..وليس قضية محصورة بين جدران القصر الجمهوري.

وأرى من المناسب ان يقوم السيد الرئيس بزيارة مقر الجريدة ورد الاعتبار لرئيس التحرير وكتابها وهم من خيرة المثقفين العراقيين .. ونحن ننتظر من الرئيس هذه المبادرة .

نعم.. ننتظر منك الزيارة ، لما عرفناه عنك من حب وتقدير للاعلاميين والمثقفين ، وقد لمست ذلك شخصيا عندما التقيتك اول مرة في السليمانية ،، واخر مرة في القصر الجمهوري .. ويكفي انك قمت بزيارة شارع المتنبي في اول ايامك الرئاسية ، وعززت الزيارة بلقاءات مع عددكبير من المثقفين في مقهى الشابندر .

نحن اليوم بحاجة لوجود علاقة جديدة بين المثقف والمسؤول ، علاقة تستمد قوامها من الحب للوطن، واظن انها تحتاج ايضا ، الى الاتصال والتواصل ، اعلاميا واجتماعيا ، وعن طريق هذا التواصل نستطيع معا ردم الهوة ، والريبة ، والشك ، التي تنشأ من سوء الفهم ، وسوء المعرفة بالاخر .

اجزم .. ان معرفتنا للاخر، على الرغم من اننا نعيش في عالم تكنولوجيا الاتصال ، تكاد تكون حصيلة اراء متناقضة ، وقصصا مغايرة .. بسبب استبعاد الاعلامي المهني الذي يتولى مسؤولية اعلام الرئيس .. لذلك علينا السعي سوية لإيجاد مخرج ، سعياً في خلق علاقات رصينة بين المسؤول والاعلامي ، وهذا من شأنه ان يعزز وصول المعلومة الصحيحة بين الطرفين .. في بلد يعتمد الناس فيه على الشائعات والدسائس والاحكام الجاهزة .

يا سيادة الرئيس .. قد تكون مشغولا بامور الدولة وهذا صلب عملك .. لكني اظن وانت الحامي الاول للدستور، عليك واجب مقدس وهو الدفاع عن حرية التعبير ، والانتصار لكل صحافي يقع فريسة لاحزاب سياسية ضالة واجتهاداتها الخاطئة ، والتي كثيرا ما تهدد اصحاب الاقلام الحرة من الذين لا يسكتون على ضيم يصيبهم اويصيب مواطنيهم . . واظن ان هذا الذي اصاب زميلنا رئيس التحرير .. من اجحاف وتجاهل .. هو إقصاء واستغفال في غير محله .. وننتظر منكم تصحيح فعل قد استفحل ، وخطأ قد حصل.

لذا فوسطنا الاعلامي يترقب المبادرة .. وارجو ان لا يصيبنا الاحباط .. ونحن بانتظاركم .

كاظم المقدادي
اسطنبول

المعتزلة والإسلام السياسي

منذ العام الأول للهجرة، لم ينفصل الدين الإسلامي عن السياسة، معاهدات محلية بين الأنصار والمهاجرين، بين الأوس والخزرج، معاهدة خارجية بين المدينة المنوَّرة واليهود، تحدد حقوق وواجبات كلا الطرفين. بعد مقتل عثمان سنة 35 بدأت الفتنة العُظمى، والأولَى، وانشقَّ المسلمون شَقَّاً لم يلتئم إلى يومنا هذا. وبعد مقتل الإمام علي بدأت الفتنة الثانية، ثم جاء مقتل الإمام الحسين بتلك الطريقة البشعة، فكانت ثَالِثَةُ الأثَافِيّ.

التاريخ الإسلامي تاريخ سياسي، سواء كان تاريخ الخلفاء أو طبقات الأطباء أو الفقهاء أو الشعراء، لأنَّ إنتاجهم يتوقف على الاستقرار السياسي، ومدى دعم السلطة.

المعتزلة شاركوا في كل أو معظم الثورات التي قامت ضد السلطة الأموية، وكانت علاقاتهم الواسعة مع العباسيين أيام النضال السري ضد الأمويين، وخاصةً منهم أبو جعفر المنصور، والسلطة الكبيرة التي حصلوا عليها في خلافة (المأمون، المعتصم، الواثق) وبداية هبوطهم واضطهادهم على يد الخليفة المتوكل.

وبسبب التقارب الفكري بين الشيعة والمعتزلة، واعتماد البويهيين عليهم، عاد سلطانهم في دولتهم.

أخطاء المعتزلة يمكن حصرها في ثلاثة جوانب:

1– الاشتراك في السلطة واضطهاد مخالفيهم. في خلافة (المأمون– المعتصم– الواثق) فانقلب المتوكِّل عليهم، بعد سنوات من خلافته ونكَّلَ بهم.

2– كثرة انشقاقاتهم الداخلية حتى باتَ لكلِّ رأسٍ منهم فرقة خاصة تُسمَّى باسمه.

3– في ظل الَحكم البويهي اشتركوا في السلطة ولم يضطهدوا مخالفيهم، لكنَّهم أثروا بلا سبب.

في بداياتهم كانوا يبشِّرون بالثورة، ويحرِّضون الناس على السلطة، وفي سنة 125 للهجرة بدأ النقباء يأخذون البيعة للنفس الزكيَّة، فرفض جعفر الصادق مبايعته، وكان عمرو بن عبيد أحد نقبائه، قال لجعفر الصادق (قتلَ أهل الشام خليفتهم، وضربَ الله بعضهم بقلوب بعض، وتشتت أمرهم، فنظرنا فوجدنا رجلاً له دين وعقل ومروءة ومعدنٌ للخلافة وهو محمد بن عبدالله بن الحسن بن علي، فأردنا أنْ نجتمع معه... ولقد أحببنا أن نعرضَ ذلك عليك، فإنَّهُ لا غناء لنا عن مثلك) وبعد مناظرة طويلة، قال له جعفر الصادق (اتقِّ اللهَ يا عمرو، وأنتم أيُّها الرهط اتَّقوا الله... أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: وَمَنْ ضربَ الناس بسيفه ودعاهم إلى نفسه، وفي المسلمين مَنْ هو أعلمُ منه، فهو ضالٌ متكلِّف).

نُشكِّك في هذه الرواية بضعف رواتها، ولأنَّ النفس الزكية لم يعلن ثورته إلا بعد موت عمرو بن عبيد، مما يدل على عدم موافقته، أو رأيه في ضرورة تأجيل إعلان الثورة بسبب عدم القدرة، وهو ما أعلنه في مواقفٍ أخرى، ومنها في مناظرته مع المنصور، ورغم ذلك سوف نحاول تحليلَ بعض فقراتها: حين يقول عمرو بن عبيد (لا غناء لنا عن مثلك) فهو يعلنُ ضعفه أمام قوة وسيادة جعفر الصادق، ويعلن حاجته إلى هذه القوة، هذه الحاجة دفعته إلى أنْ يسافر من البصرة إلى مكة حيث يقيم جعفر الصادق ليدعوه إلى بيعة النفس الزكيَّة، ولو افترضنا أنَّ عمرو بن عبيد كان قوياً أو أقوى ممن يدعوه، فإنَّهُ يرغب في زيادة هذه القوة، وإخراج هذه القوة من حالة السكون إلى الحركة، طلباً للاستزادة من القوة. ولربما كان رفضُ جعفرِ الصادقِ مبايعة ابن عمِّه، لأنَّه يرى نفسهُ أعلمَ منه، أو يرى أنَّ هناك مَنْ هو أعلمُ منه، هكذا رفضَ جعفر الصادق أنْ يتنازل عن سلطته الدينية، أو المعرفية أو يتسبَّب في سفكِ دماءٍ بريئة في حربٍ داخلية غير مضمونة النتائج.

واصلُ بن عطاء، تلميذ الحسن البصري، عايش سيادة أستاذهِ المعنوية على قلوب النَّاس، ثمَّ اعتزله بإرادته إلى زاويةٍ في المسجد، والتحقَ به عمرو بن عبيد بحثاً عن سيادةٍ مماثلة، فصار لهما أتباعٌ وتلامذة، و(مَرَّ عمرو بن عبيد بجماعة وقوف فقال ما هذا قيل السلطان يقطع سارقا فقال لا إله إلا الله سارق العلانية يقطع سارق السر).

عبد الكريم يحيى الزيباري
دهوك